

القانون (1) لعام 1999

رئيس الجمهورية

بناء على أحكام الدستور

وعلى ما أقره مجلس الشعب في جلسته المنعقدة بتاريخ 1418/9/1هـ و1997/12/30م.

المادة - 1 - يعدل قانون الصادر التشريعي رقم 222 تاريخ 1963/10/26 وتعديلاته وفقاً للأحكام المبينة في المواد التالية:

المادة - 2 - تعدل المادة /34/ وتصبح كما يلي:

"يجوز انتقال ملكية الآثار المنقولة المسجلة بناء على موافقة مسبقة من السلطات الأثرية"

المادة - 3 - يلغى الفصل الخامس المتعلق بتجارة الآثار المواد من (56 حتى 65).

المادة - 4 - يلغى الفصل السادس المتعلق بتصدير الآثار المواد من (66 حتى 74).

المادة - 5 - يلغى الفصل السابع - العقوبات المواد من (75 حتى 83 مكرر) ويستعاض عنه: بالفصل الخامس - العقوبات، ومواده التالية:

مادة - 56 - يعاقب بالاعتقال من خمس عشرة سنة إلى خمس وعشرين سنة وبالغرامة من خمسمئة ألف ليرة إلى مليون ليرة كل من هرب لآثار أو سرع في تهريبها.

مادة - 57 - يعاقب بالاعتقال من عشر سنوات إلى خمس عشرة سنة، وبالغرامة من مئة ألف إلى خمسمئة ألف ليرة سورية كل من:

أ - سرق أثراً أو منقولاً

ب - أجرى التنقيب عن الآثار خلافاً لأحكام هذا القانون ويعاقب بالحد الأقصى للعقوبة إذا أدى التنقيب إلى إلحاق ضرر جسيم بالأثر.

اتجر بالآثار .

مادة - 58 - يعاقب بالاعتقال من خمس سنوات إلى عشر سنوات وبالغرامة من خمس وعشرين ألف إلى خمسمئة ألف ليرة كل من :

أ - خرب أو تلف أو هدم أو طمس أثراً ثابتاً أو منقولاً ويعاقب بالحد الأقصى للعقوبة إذا وقع الفعل في ملك الدولة.

ب - صنع قطعة أو قطعاً تشوه الحقائق التاريخية أو سبغ عليها الصفة الأثرية. ويعاقب بعقوبة الاتجار بالآثار من قام ببيعها على أنها أثرية وتصادر القطع المصنعة أو المباعة والأدوات والآلات المستعملة في التصنيع وتسلم إلى السلطات الأثرية.

مادة - 59 - يعاقب بالحبس من سنة إلى سنوات وبالغرامة من ألف ليرة إلى عشرة آلاف ليرة كل من :

أ - خالف أحكام المواد (24- 25- 26)

ب - عدل في بناء عقار أثري دون موافقة السلطات الأثرية أو بنى على موقع أثري مسجل.

ج - خالف الشروط وحقوق الارتفاق المفروضة على العقارات والأراضي المجاورة للمباني التاريخية والمناطق الأثرية.

مادة - 60 - مع مراعاة أحكام المادة(58) من هذا القانون يعاقب بالحبس من ثلاثة أشهر إلى ثلاث سنوات وبالغرامة من ألف ليرة إلى عشرة آلاف ليرة كل من أضرار أو حور أو رمم بغير إذن أثراً ثابتاً أو منقولاً.

مادة-61- يعاقب بالحبس من شهر إلى سنتين وبالغرامة من خمسمئة ليرة إلى خمسة آلاف ليرة كل من خالف أحكام المواد(27- 29- 35)

مادة-62- يعاقب بالحبس من شهر إلى ستة أشهر وبالغرامة من ألف إلى خمسة آلاف ليرة كل من:

أ- شوه أثراً بالحفر أو بالكتابة و بالدهان أو بغير ذلك من الوسائل.

ب - خالف أحكام المواد (28- 34- 38).

ج- اقتنى أثراً غير مسجلة يتوجب تسجيلها.

د - نقل أثراً من مكان إلى آخر دون ترخيص.

هـ - أخذ أنقاضاً أو أحجاراً وأتربة من مكان أثري دون ترخيص.

و- استخدام المباني التاريخية المسجلة في غير الغاية التي أنشئت من أجلها دون ترخيص.

ز- خالف أي حكم آخر من أحكام هذا القانون.

مادة - 63- يعاقب بعقوبة الفاعل كل من يدخل في اختصاصهم القانوني حماية الآثار أو ضبط الجرائم الواردة في هذا القانون إذا اطلعوا أو أخبروا بوقوع إحدى هذه الجرائم ، ولم يتخذوا الإجراءات اللازمة لضبطها.

مادة - 64- لا تخل الأحكام السابقة بأية عقوبة أشد ينص عليها قانون العقوبات أ و أي قانون آخر مضافاً إليها الغرامات المنصوص عليها في هذا القانون.

مادة-65- تقضي المحكمة على المخالف في جميع الأحوال بإزالة أسباب المخالفة ورد الشيء إلى أصله في مدة تعينها له، فإن لم تفعل قامت بذلك السلطات الأثرية على نفقته.

مادة-66- يصادر كل أثر منقول خالف صاحبه أحكام المواد (32- 35- 40- 42)

مادة-67- كل أثر يصادر أو يضبط بمقتضى هذا القانون يسلم إلى السلطات الأثرية

مادة-68- عند تعذر مصادرة الآثار المهربة أو المسروقة أو التي عثر عليها نتيجة التنقيب غير المرخص عند إتلافها يغرم الفاعل قيمة الآثار في ضوء تقدي السلطات الأثرية، وذلك إضافة للعقوبات المنصوص عليها في هذا القانون.

مادة-6- يستعاض عن العنوان (الفصل الثامن أحكام متفرقة) بعنوان (الفصل السادس أحكام متفرقة) ويبدأ بالمادة التالية:

مادة-69- يترتب على السلطات الأثرية أن تعطي إجازة تصدير للأشياء التالية:

أ - الآثار التي تقرر تبادلها مع المتاحف والهيئات العلمية خارج الجمهورية العربية السورية.

ب- الآثار التي تخصص لهيئة أو جمعية أو بعثة علمية إثر تنقيبات رسمية قامت بها.

وتعفى الآثار المبينة في الفقرتين السابقتين من رسوم التصدير.

المادة -7- يعدل رقم /84/ إلى رقم /70/ كما تعدل أرقام باقي المواد تبعاً لذلك ضمن الفصل السادس.

المادة -8- يعطى مهلة مدتها ستة أشهر كل من اقتنى آثاراً منقولة لم يسجلها لدى السلطات الأثرية لتسجيلها وذلك اعتباراً من تاريخ نفاذ هذا القانون.

المادة -9- ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية.

دمشق في 13 / 11 / 1419 هـ الموافق 28 / 2 / 1999 م

رئيس الجمهورية

حافظ الأسد